

تحت المجهر

■ إن المتتبع للتجربة السعودية الحديثة يجد حصيلة من المؤشرات الإيجابية منها، بالغة الدلالة إلى المدى الذي يمكن أن يقال: أن هناك «ورشة عمل» منتظمة في السعودية، والأكثر أهمية هو أنها تتخذ اتجاهها واضحاً، ونحو هدف محدد هو: حسم دور الدولة داخلياً بوضع كل إمكاناتها من أجل خدمة المجتمع، ورفع مستوى معيشة الشعب ، لا بل ان الدولة السعودية اعطت اهتماماً فائقاً للتطوير والتغيير والمستقبل عبر مجموعة من الاجراءات والتنظيمات وبناء الثقة في علاقاتها الداخلية والدولية وهو بالطبع ما سينعكس ايجاباً على حالة الرفاه والامن الاقتصادي والاجتماعي للسعوديين.

العدل
أساس الحكم
ولعل من مزايا وخصائص

ملك الشعب: الدولة في خدمة المجتمع



للتر حتى تاريخ 1427/12/10هـ ويشمل ذلك الرسم المقرر.
ثانياً: يعدل سعر لتر البنزين «أوكتين 91» للمستهلك ليكون «60». ستين هلة للتر الواحد، بدلاً من اثنين وثمانين هلة للتر، ويعدل سعر لتر البنزين «أوكتين 95» للمستهلك ليكون «75». خمساً وسبعين هلة للتر الواحد، بدلاً من ريال واحد وهلتين للتر وذلك ابتداءً من 11/12/1427هـ، ويشمل ذلك الرسم المقرر.

ثالثاً: يخفض الرسم المقرر على لتر дизيل بحيث يكون سعر اللتر للمستهلك «25». خمساً وعشرين هلة، بدلاً من «37» سبع وثلاثين هلة.

رابعاً: يبدأ العمل بأمرنا هذا اعتباراً من صباح اليوم التالي لإعلانه، وتبلغ الجهات المختصة لاعتماده وتنفيذها، واستكمال الإجراءات النظامية الازمة.

وكانت المكرمة الملكية السامية قد صدرت بناء على ما يلى: بعد الإطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم ٩٠ وتاريخ 27/8/1412هـ.

وبعد الإطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم ١٣ وتاريخ 3/3/1414هـ.

وبعد الإطلاع على تنظيم المجلس الاقتصادي الأعلى الصادر بالأمر الملكي رقم ١١١١ وتاريخ 17/5/1420هـ.
 وبعد الإطلاع على تنظيم المجلس الأعلى للبترول والثروة المعدنية الصادر بالأمر الملكي رقم ٢١٢ وتاريخ 27/9/1420هـ.

في تطور متصل صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين على اعتماد خطة وزارة الشؤون الاجتماعية.

في تنفيذ مشاريع الإسكان الشعبي، التي تشمل إنشاء 16 ألف وحدة سكنية في مناطق السعودية الثلاث عشرة بمبلغ 2.400 مليار ريال للعام المالي الحالي كمرحلة أولى، ترمي في المجمل إلى بناء 64 ألف وحدة أخرى من نفس الشاكلة. أعلن ذلك وزير الشؤون الاجتماعية عبد المحسن العكاس.

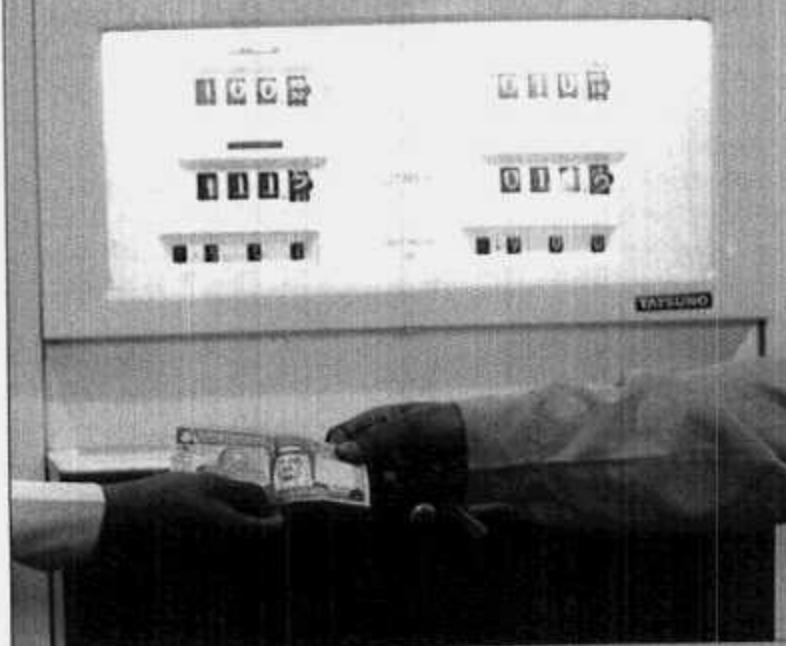
هذا الملك

وبعد، هنا غيض من فيض هذا الملك الإنسان. لقد وصلت رسالة خادم الحرمين الشريفين لتضفي بهجة وسرور على سائر أطياف المجتمع السعودي. واليوم المواطن ياتي أمناً محظتنا إلى أن وفرة الفائض تقيض عليه، وعلى قلذاته أكياده حوله ومن بعده، وأن الدولة مدربة ضمن رؤية استراتيجية حاجات المجتمع السعودي الاقتصادية وبذا فانه أهل لكل ما هو خير.

وليس أمام المواطن سوى تشمير ساعد العمل والبناء، واضعاً يده في يد حادي الركب وقاد المسيرة من نصر إلى نصر، في كل ميدان. لا ليثبت أنه عند حسنظن، فذلك من البديهيات التي لا ينافيها السادة، ولكن ليشهد العالم كله معنى خصوصية هذا النموذج الفذ في العلاقة ما بين القيادة والشعب، وفعاليته في أروع التجليات. يقوده بتؤدة وتبصر الموضع الذي تستحقه بلاده، بين الأمم العظيمة، تحت الشمس ولكن فوق هامات السحاب ■

أسعار البنزين والديزل بموجب الأمر الملكي

الصنف	قبل	بعد
البنزين	90 هلة	60 هلة
الديزل	90 هلة	60 هلة
أسعار البنزين في بداية 11 ذي الحجة 1427		
الصنف	قبل	بعد
أوكتين 91	82 هلة	91 هلة
أوكتين 95	102 هلة	75 هلة



هذا الأخير، هو ما قرر الملك «الإنسان» تأسيس بنك كامل له، تعبيينا لفلسفه واضحة هي أن الدولة تمكنت وبنجاح وبقرار سياسي اقتصادي اجتماعي وعمل ميداني من متابعة احتياجات المجتمع السعودي بكل فئاته، فإن الدولة يائشه البنك قد استطردت لتضع شرط الجراح في الموضع، لقطع ما تلف ووصل السليم من الجسم الاقتصادي.

فائض الموازنة
المواطن السعودي ياتي ينظر بارتياح من وفرة الفائض في الموازنة العامة، ومعدل تزايده المتنامي مع ارتفاع أسعار النفط، والواقع أن هذا الارتفاع، وقد رسم في ذهن المواطن، باعتباره يظل مختلفاً عن غيره من الطفرات السابقة، جراء ارتفاع الوعي من جهة، ولأن هذه الزيادات تعبير عن اختلال هيكله في سوق النفط العالمي، منذ أن باتت كفة الطلب هي الأساس في تحفيزهما معاً، لاستخلاص مردوديهما بما يفيدهما ويعود بأوسع المنافع عليها.

إن المكرمة الملكية يتخفض أسعار البنزين والديزل فوراً وموافقة سامية على بناء 16 ألف وحدة سكنية شعبية جاءت بلا شك تتويجاً ودليلاً قاطعاً على رغبة من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، في تحسين المستوى المعيشي لمواطنيه. لقد صدرت المكرمة الملكية السامية، أمرة بما هو أولاً: يعدل سعر لتر البنزين للمستهلك ليكون 60، ستين هلة للتر الواحد، بدلاً من تسعين هلة

الحكم في السعودية أنه استطاع بناء عقد اجتماعي سياسي أساسه العقيدة والعدل ولا غرو لأن يقال إن ما يجمع ما بين كل العهود في هذا الوطن، منذ أن وجد الملك المؤسس البلاد، وصولاً إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، هو منهاج محدد: العدل أساس الحكم، والرغبة الصادقة في البناء والتعمر والتنمية ولعل الخطوط التنموية والاقتصادية التي أعلنت عنها في الأشهر الأخيرة الماضية لها أصدق دليل على أن ثمة قراراً سياسياً واضح هي تعزيز الاقتصاد الوطني وترسيخ أركان العدالة والافتتاح على الآخرين

دلالة «الأول من الميزان»
لم تتحدد الدولة في السعودية الأول من الميزان، يوماً وطنيناً لها من دون سائز بقية أيام شهور التقويم الهجري «الشمسي»، إلا للدلالة على تمسكها بترجمة شعارها الثابت في الحكم، أي توخي العدل وتحريه، ونشره بين الناس، ليعم الخير ويستقر السلام، الاجتماعي والاقتصادي، ويؤكد المراقب أن يعجز عن ملاحقة التدخلات الإيجابية، التي توليها الدولة، ممثلة في الخطوات المتواصلة التي اتخذتها خادم الحرمين في الجوائز التنموية والاجتماعية والاقتصادية، بعد أن راح طوال فترة طويلة يحجب الشواغر ويدخل أهقر الأحياء وأكثر البيوت الشعبية «تواضعاً»، متلمساً حاجة الشعب، ومدركاً لكل أبعادها. لقد استن منهج «البيان بالعمل»، فوضع القدوة لكل صاحب قرار في موقعه.

مواكبة مفهوم الناتج المحلي

وهكذا، فمن تدخل من أجل رفع الدخول عبر زيادة الأجور والمرتبات، في الدولة، وهي مبادرة استجاب لها المجتمع الأهلي، ممتلاً في القطاع الخاص، إلى التدخل في الوقت المناسب عندما تهاوت الأسهم ومحاصير الناس في السوق المالية. لم يسترد الملك «الإنسان»، في خوض متاباه السوق، بل خاضها مرتين: عبر قرارات إسعافية سريعة لوقف التزيف، تجزئة الأسعار الأساسية للأسهم القيادية، وباتجاع المستثمر الصغير إمكانية شراء الأسهم القيادية والاستفادة من ريعها، وتمهيد سوق الأسهم السعودية عبر توسيع نطاق التداول فيها، ليشمل المقيمين على أرض السعودية، وهي بذلك إدراك مواكب للعصر، فيما عاد منهوم الناتج القومي هو المقياس الموضوعي للنهوض الاقتصادي في البلدان، إذ انقل العامل إلى العمل بمفهوم أكثر شمولاً ودقة وأمانة، الا وهو الناتج المحلي. وهكذا، فإن المواطن والمقيم، طالما كانا يعملان ضمن نفس دولاب العمل، فإن من صالح الاقتصاد الوطني تحفيزهما معاً، لاستخلاص مردوديهما بما يفيدهما ويعود بأوسع المنافع عليها.

إن ما حدث لم يكن توسيعاً لقاعدة المستثمرين في سوق الأسهم، بل كان بالآخر توسيعاً لقاعدة الرأسمالية للأقتصاد الوطني، نفسه.

التدخل المناسب
فوق ذلك، فإن مثل ذلك الإجراء كان لا بد منه، في زمن «العلوم»، التي لا تعرف في ميدان الاقتصاد بالشكليات عموماً، يقدر ما تراه على تجويد العطاء لضمان النماء.